



القيم وسؤال المرجعيات؟



د. محمد علواش

anassmed153@gmail.com

بحث شاركت به في ندوة دولية نظمها المركز المغربي للدراسات والتربية في المذهب المالكي، سطات

عند النظر في مكونات المجتمع المختلفة، وما تصدر عليه من ثقافات متنوعة ومختلفة، نعلم أن هذه المكونات تنطلق من تصورات للقيم التي تؤمن بها، ومكونات المجتمع مختلفة طبعًا، مما يفسر اختلاف القيم عند كل اتجاه أو مكون، وإذا كانت هذه النظرة بمثابة مسلمة بديهية يعترف بها الجميع، فلماذا نلاحظ اختلاف القيم إلى درجة التضارب والتناقض بينها؟ هل الخلل في القيم السائدة التي نعيش في ظلها؟ أم إن الخلل يعود إلى المنطلقات والمرجعيات المؤطرة لهذه القيم التي تفرز لنا من حين لآخر قيمًا جديدة تحت مسميات ومفاهيم براقة بدعوى مواكبة العصر والانفتاح على زمن العولمة المعاصرة؟

إن مناقشة هذه الفكرة وغيرها يستحق منا أن نقف أولاً عند إشكالية طرحها أحد المفكرين المعاصرين -وهو من رواد الثقافة الفرنسية- والمتمثلة في صعوبة الحسم في بيان القيم المهمة التي يقبلها المجتمع، والقيم التي يرفضها، يقول: «يجب أن نعرف بكل السبل- ما الذي نريد أن نحافظ عليه، وهذا هو مشكل القيم التي تهمننا، بالنسبة لي أعتبر أن القيم لا يمكن أن تكون إلا مطلقة،

لأنها لو كانت نسبية لما كانت لها صبغة إجبارية، يجب أن نكون متفقين حول القيم التي يجب أن نحافظ عليها، والتي يجب نبني على أساسها الإنسان ومجتمع الغد، حسب اعتقادنا⁽¹⁾.

إننا نلاحظ أنه منذ أواخر القرن العشرين وقضية القيم كانت مطروحة للنقاش في الثقافة الفرنسية، بل وقبل ذلك بكثير، لأن إشكالية القيم هي قضية وجود الإنسان، ولقد ظلت مرتبطة به منذ وجوده على هذه الأرض، وفتح المجال للنقاش في الموضوع دليل على حركيته الثقافية ووعيه بخطورة الموضوع، بل إنه يدل على أن مكونات المجتمع المتعددة دخلت في أزمة القيم أو بدأت تستشعر ذلك، وهذا ما جعل الكاتب الفرنسي يطرح الموضوع بهذه الطريقة.

إننا بدورنا في المجتمع العربي نعيش مثل هذه الأزمة التي هزت القيم من مكانتها الطبيعية، وأسهمت في خلخلة موازينها خاصة في زمن العولمة والانفتاح على الآخر وغياب الحدود والحواجز الثقافية، ومن تجليات ذلك انحراف المجتمع عن وظائفه وملاحظة مظاهر التفكك بين أواصره، مما جعل التفكير بشكل منهجي من الواجبات حتى تتم إعادة النظر في القيم التي يجب الاتفاق حولها من غيرها، وهذا لا يكون إلا في ظل توحيد الرؤية التي نعالج بها موضوع القيم أو التأكيد على النظام المعرفي الذي يعتبر إطارًا ومرجعًا للإشكال الذي نعرضه اليوم.

إذن ما دام مفهوم الإنسانية يجمعنا، وموضوع القيم يؤطرنا، فإننا نحتاج إلى بيان الإطار العام لهذه المنظومة، التي من تجلياتها أن يؤدي المجتمع وظيفته بشكل سليم، وتكون حركية الناس الفردية والجماعية أكثر فعالية، ومعلوم أنه في هذا السياق العام تتبلور أهمية القيم؛ لأنها تسهم في التخفيف من المفارقات بين مكونات المجتمع وتلك التناقضات بين عناصره، سواء على المستوى السلوكي أو الثقافي عمومًا، كما تقوم بدور فعال في تشكيل الهوية الثقافية الموحدة لدى مكونات المجتمع، ولتفعيل

(1) Jacques Bourdon-Bousset-dans ETAPES DE LA PROSPECTIVES,paris.P.U.F-1964-p173

هذه المعاني نركز على الخصائص المهمة لهذه المنظومة، وهي كما يلي:

١. **إطلاقية القيم:** ومعنى ذلك أن أهم خاصية للقيم هي أنها قيم مطلقة تتجاوز حدود الزمان والمكان والإنسان، لأنها ملازمة للسلوك الإنساني بغض النظر عن معتقده أو لونه أو جنسه، وهي مؤطرة لأبعاده كلها، سواء في البعد البدني، أو البعد الديني، أو البعد العقلي، أو البعد الأخلاقي. ومسألة الإطلاق في القيم هي التي حصل فيها إشكال عند الثقافة الغربية، لأن المرجع في تحديد القيم المشتركة يعود إلى اتفاق مكونات المجتمع وتواطئه على قيم معينة ورفض أخرى، وهذا المعنى سيؤدي منطقيًا إلى نقض هذه الخاصية وهدهما؛ لأن المجتمع هو الوعاء الحاضن لتطبيقات القيم على مساحاته المختلفة والمتعددة المشارب، لا أنه المنتج لهذه القيم. فالمنهج العقلي لا يقبل أن يكون المجتمع هو الوعاء والمنتج في الوقت نفسه إلا إذا كانت القيم تتميز بخاصية النسبية، وهنا سنكون أمام دلالات مخالفة تمامًا لما أشرت إليه قبل، أهمها الوقوع في خاصية التغير للقيم في مقابل دلالة الثبات، وطبعًا هذا التصور له انعكاسات سلبية على مكونات المجتمع الواحد، من تجلياتها اختفاء مفهوم الالتزام بالقيم والخضوع لرياح التغيير التي تصيبها من حين لآخر، وهذا ما يجعلنا نعيش في ظل أزمة القيم فعليًا.

٢. **خاصية المعيارية:** لا يمكننا أن نتحدث عن قيم مطلقة إلا إذا كانت معيارية، فهما خاصيتان متلازمتان، كل منهما يكمل الآخر ويفسره ويعطيه دلالات واضحة، خاصة في موضوع القيم، ومعنى كونها معيارية أي تعتبر هي النموذج والمرجع المؤطر لمختلف السلوكيات الثقافية التي قد تظهر في المجتمع من خلال سلوكيات الأفراد

والجماعات، وهي التي قد تتحول مع الزمن إلى عادات وأعراف إذا وجدت قبولاً وتراضياً من الناس. وهنا نتساءل كيف تكون القيم معيارية وهي من إنتاج المجتمع؟ إن المحدد العقلي لا يمكن أن يقبل بهذا المعنى إلا على سبيل العبث، أو على سبيل تفتيت وحدته التي يعيش في ظلها والسعي وراء تفكيكه ثقافياً وقيماً كما هو حال المجتمع العربي عمومًا.

إن خاصية المعيارية لا يمكن الحديث عنها إلا في ظل الوحي الإلهي المتعالي عن المجتمع ومكوناته، الذي من مقاصده تغييره نحو الأفضل، والسمو به نحو القيم التي جاء بها، وأعظمها تحقيق العبودية لله تعالى عوض ترسيخ القيم السائدة والرضا بأمر الواقع المرير الذي نعيش فيه استجابة لعدد من الدعاوى والمبررات، وبكلمة أخرى لا يمكن لفصل بين القيم مصدرية الدين لها؛ لأنه هو وحده فقط الذي يعطيها معنى جمالياً، ويبعث في صاحبها طاقة روحية تجعله يحاول مهما اعترضته العوائق والابتلاءات أن يمارسها ويتشبث بها، بل وقبل ذلك كله أن يعتقد صلاحيتها وصوابها المطلق الذي يعلو ويتجاوز النسبية التي تقوم عليها المجتمعات، وفي هذا السياق يقول أحد التربويين: «إن الإسلام يربط الأخلاق بالشرع، فالشرع هو الذي يحسن ويقبح.. وليست الأخلاق متروكة للإنسان ينظر فيها بعقله، لأنه فضلاً عن كونه بطبيعة آفاقه المحدودة عاجزاً عن العثور على نسق شمولي يستجيب لحاجيات الإنسان وتطلعاته الحضارية، فضلاً عن ذلك، فإن نسقه ذاك حتى وإن كان فيه قدر من الصواب، فإنه يظل جسداً راكداً لا حياة فيه»^(١)، وحينما نشير إلى مصدرية الدين للقيم نكون فعلاً أمام نسق متكامل ونظام معرفي يستجيب لتطلعات الإنسان في ضوء ما أشرنا إليه من خاصيتي الإطلاق والمعيارية، فواضح جداً أن العقيدة هي الباعث على الإيمان بالفكرة والدفاع عن المبدأ الذي يؤمن به الإنسان ويلتزم من أجله بالقيم التي يدعو إليها ذلك المعتقد، وهذا لا يحتاج إلى بيان، سواء كانت تلك العقيدة صحيحة أو فاسدة.

(١) بد المجيد بن مسعود، القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر، كتاب الأمة، ع ٦٧، ١٤١٩.

٣. الفطرية: من معاني هذه الخاصية أن أصل القيم يرجع إلى الفطرة البشرية، فهي الجهاز الذي يستوعب القيم ويحتضنها، وبفضل ذلك تكون للإنسان القابلية لتطبيق تلك القيم التي يؤمن بها، وهنا طبعًا نتحدث عن الفطرة السوية التي خلقها الله تعالى ووهبها كلّ الناس، حيث لا يجد الإنسان أدنى تعارض بين قيم فطرته وبين ما أنزل الله تعالى على رسوله من مضامين الوحي الإلهي: المتجلي في القرآن المجيد والسنة النبوية. قال تعالى: «فأقم وجهك للدين حنيفًا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله، ذلك الدين القيم، ولكن أكثر الناس لا يعلمون» (الروم: ٣٠)، يقول الطاهر بن عاشور: «ومعنى فطر الناس على الدين الحنيف أن الله خلق الناس قابلين لأحكام هذا الدين وجعل تعاليمه مناسبة لخلقتهم غير مجافية لها، غير نائين عنه ولا منكرين له مثل إثبات الوجدانية لله، لأن التوحيد هو الذي يساوق العقل والنظر الصحيح، حتى لو ترك الإنسان وتفكيره ولم يلحق اعتقادًا ضالًّا لاهتدى إلى التوحيد بفطرته»^(١).

إن هذه الآية تكشف بوضوح عن خاصية الفطرية الملازمة للقيم، وما على الإنسان إلا أن يكون متناسقًا مع عقله وما تقبله فطرته السوية والسليمة، حتى وإن حصل في المجتمع ما حصل من تغير للقيم، لأن الله تعالى الذي خلق الإنسان بهذه الفطرة هو سبحانه الذي أنزل الوحي يتضمن تصورًا شموليًا عن الخلق والمصير، وما على الإنسان إلا أن يستجيب لمعطيته وأوامره ونواهيه، «وبهذا يربط بين فطرة النفس البشرية وطبيعة هذا الدين وكلاهما من صنع الله، وكلاهما موافق لناموس الوجود، وكلاهما متناسق مع الآخر في طبيعته واتجاهه. والله الذي خلق القلب البشري هو الذي أنزل إليه هذا الدين ليحكمه ويصرفه ويطب له من المرض ويقومه من الانحراف. وهو أعلم بمن خلق وهو اللطيف الخبير. والفطرة ثابتة والدين ثابت: «لا تَبْدِيلَ لِحُكْمِ اللَّهِ». فإذا انحرفت النفوس

عن الفطرة لم يرد لها إلا هذا الدين المتناسق مع الفطرة. فطرة البشر وفطرة الوجود^(١)». وبهذا يتبين ذلك الترابط إلى درجة التلاحم بين الدين والفطرة، أو قل بين الدين والقيم الذي يستحيل أن يحصل معه انفصال إلا على سبيل الإنكار أو الجهالة مصداقاً لقوله تعالى: «ولكن أكثر الناس لا يعلمون» فهم لا يعلمون حقيقة هذا الدين وما جاء به من خير للبشرية جميعاً، ولا يعلمون حقيقة هذه الفطرة التي هي من صنع الله الحكيم، ولا يعلمون حقيقة التلاحم بين الدين والفطرة باعتبار مصدريتهما الربانية الواحدة. فالفطرة تعتبر بمثابة "الخزان أو ينبوع الذي يصدر عنه السلوك الإنساني، مدعوً في ذلك بضوابط الإرادة والحرية التي لا تتعارض في شيء مع الالتزام بضوابط الشرع"^(٢).

وبالجمله لا يمكن الحديث عن الإنسان مجرداً عن القيم التي تؤطره والتصور المعرفي الذي ينطلق منه، وعلى حسب مكونات هذا التصور تتبلور القيم التي يؤمن بها ويدافع عنها، وبذلك يقدم شخصيته للمجتمع، ونظراً للوضع الراهن الذي نحيا بين عتباته صار النموذج الإسلامي محتشماً في الساحة إن لم نقل مختفياً، وما ذلك إلا بسبب التغيير الطارئ على سلوكياتنا والثقافة السائدة المؤطرة له عموماً، ومن ثم فإننا نعيش في ظل أزمة قيم حقيقية تحتاج إلى تصافر الجهود لإيجاد حلول عاجلة لها.

★ هل نعيش أزمة قيم فعلاً؟

بعد الحديث عن إشكالية القيم عموماً، وخاصة تلك الفكرة المتعلقة بتضارب القيم في ظل اختلاف الأطر المعرفية المؤطرة لها سنواصل حديثنا في تسليط المزيد من الأضواء عليها، لأن موضوع القيم ذو أهمية بالغة في واقعنا ومجتمعنا وعلى مستوى سلوكياتنا اليومية، وبهذا الصدد نشير إلى كلمة

(١) يد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة، بيروت، ط١٩٤٢، ج ٥، ص ٢٧٧.

(٢) يد المجيد بن مسعود، المرجع نفسه، ص ٩١.

أحد الكتاب الغربيين الذي قال: «حينما تقرأ كتابات الذين يتحدثون عن أزمة القيم، نجد أن أمثلتهم تتحدث عن قيم الوسائل، إنهم يتحدثون عن الوسائل لا الغايات، وهم صادقون فيما يقولون»⁽¹⁾.

في ضوء هذه الكلمة نستنتج فعلاً أن الغرب يعيش أزمة قيم على المستوى النظري والتطبيقي، فعلى المستوى النظري فالافتقار واضح من خلال المرجعية الناظمة لتفعيل القيم، وأنها صادرة من فلسفة قاصرة في مصادرها ومرجعياتها، وهذا ما يشهد به كبار عقلاء الغرب في مباحثهم حول موضوع القيم، أما على مستوى التفعيل فالواقع يشهد بذلك، حيث إن المتتبع لا يحتاج إلى مزيد بيان من الأدلة على هذا الانحدار في القيم، والانهيال في الالتزام بها، وتغير النظرة تجاه من يحمل هذه القيم ويدعو إليها، وهنا تكمن خطورة الموضوع، إذ أصبح المجتمع المعاصر يعيش تغيراً جذرياً في التعامل مع هذه المسألة، ولذا المفكر الغربي يتحدث عن الأزمة التي لحقت قيم الوسائل لا قيم الغايات، بمعنى أن الإشكال يتضمن أولاً تمييزاً بينهما، على اعتبار أن هذه القيم ليس لها من حدود تحكمها ولا من سياج يضبطها، فكل ما يخدم قيم الغايات فمرحباً به، وهذه الدلالة هي التي تفسر -حسب رأيي- التزام عموم الغربيين للقيم ذات الصبغة المادية التي تخدم الإيديولوجيا الرأسمالية، والنظام المعرفي الغربي التي تصدر عنها، والذي يؤكد هذا هو ذلك التفاوت الملحوظ والبون الشاسع بين المحافظة على «القيم المادية» كاحترام الوقت، وتقديس العمل، والانضباط، وغير ذلك من القيم التي تدور في فلك هذا المعنى، أما القيم الأخرى المرتبطة بالإيمان بالغيب، والستر والحياء وغيرها من القيم التي قد تبدو معارضة لما سبق ذكره فلا نجد أي اهتمام بها، بل ربما نجد دعوة إلى تشويهها والقبح في صلاحيتها، والعمل بنقيضها لأنها في نهاية الأمر تصدر من مرجعية مخالفة للإيديولوجية الغربية، وفعلاً إن الكتاب الغربيين صادقون فيما يقولون بهذه الدلالات والمعاني التي أشرت إليها.

(1) Martin BLAIS L'anatomie d'une société

★ الخلفيات الفكرية لتعددية القيم

من الممكن في هذا المحور أن نسائل عددًا من الخلفيات الفكرية التي أسهمت في تأطير الجانب الثقافي لكل مجتمع، ونقف عند الدواعي التي جعلت مفردة تعددية القيم حاصلة في ظل المجتمع الذي نحيا فيه. ولا شك أن المنهج {البراكماتي} النفعي في النظر إلى القيم والحكم عليها قد يبدو واضحًا للوهلة الأولى، خاصة أن ضعف مكونات المجتمع في التشبث بها، وابتعاده عن الالتزام بها كمبادئ وأحكام شرعية يصدق هذه النظرة، وهنا لنا مجموعة من الأفكار التي حصل فيها انفصام بخصوص التصور الإسلامي للقيم، ونقصد تلك المفارقة بين القيم الأصيلة في بعدها الشمولي وبين العبادات الشرعية، بمعنى لقد حصل في مدارك عدد من مكونات المجتمع أن الفرائض الشرعية ينظر إليها كواجبات أو شعائر أو ربما كطقوس تُؤدّى حسب الزمان والمكان في حركية جوفاء لا روح فيها، قد يكون بعضها في المساجد كأداء الصلوات مثلاً، أو قد يكون عبادة جماعية في زمن معين كشهر رمضان، أو أداء فريضة الحج مرة في العمر أو أكثر لمن توفرت له الاستطاعة المالية مثلاً.

والذي يهمنا في هذا السياق ليس الدخول في تفاصيل الأحكام الشرعية للعبادات، بقدر ما يهمنا أن هذه العبادات ظلت مجرد حركات جسدية خاوية من معانيها التي شرعت لها أصلاً، مما جعل هذا الشرخ حاصلاً في مفهوم العبادة بالمعنى الشمولي، والعمل على حصره وتضييق معانيه قسراً عبر الركام الثقافي الذي ران على مكونات المجتمع عمومًا، وهذا المؤشر سيفتح لنا الباب لتسويغ التعامل النفعي مع القيم الدينية عمومًا، وهو الذي ستترتب عليه إشكالية أخرى متعلقة بانفتاح القيم على دلالات ومعاني قد لا تحتملها بعض القيم التي جعلت لها أصلاً.

إن المقصود بالتوجه النفعي في نظرتنا للقيم هو منظور لا يعبر اهتمامًا لخاصية المعيارية أو خاصية الإطلاقية، أو غيرها من

الخصائص التي تُطرح حول القيم كما في التصور الإسلامي، وإنما على عكس ذلك تنطلق من وجهة نظر مخالفة تحتاج إلى نوع من النظر والمناقشة، فالمذهب النفعي يُعرف بطرق مختلفة، فقد وصفها جيرمي بنثام -مؤسس المذهب النفعي- بكونها خاصية أي شيء نتجت عنها فائدة، ميزة، متعة، خير، سعادة، أو تحول دون وقوع أذى، ألم، شر تعاسة على مصلحة طرف معين، وقد يكون هذا الطرف مجتمعًا، فيكون الحديث حينها عن سعادة المجتمع، وإذا كان هذا الطرف فردًا فسيكون المقصود إذن سعادة هذا الفرد فقط⁽¹⁾، والذي يفهم من كلام هذا المؤسس هو التركيز على النتائج التي يُؤول إليها الالتزام بالقيم في السلوك الفردي أو الاجتماعي بشرط تحقيق ما سماها بدلالة السعادة⁽²⁾، لكن منطلقات هذه القيم ودوافرها وما تنتمي إليه من حقول دلالية فهو لم يشير إليها مطلقًا، فالذي يهم هو تحقيق النتيجة بغض النظر عن طبيعة الوسائل، فالمنفعة تنص على أن عاقبة أو نتيجة أي تصرف هو المعيار الوحيد لتحديد الصواب والخطأ، وهذا المعنى الميكانيكي للمنفعة هو الذي سيتبلور لاحقًا مع عصر النهضة.

نظرة أخرى ونحن بصدد معالجة مسألة هذا التعريف، يتجلى في هذه النتائج التي أشار إليها مؤسس المذهب، في نفسها تحمل من الدلالات ما لا يحصى، فكلمة السعادة أو الخير تختلف دلالاتها بين الأفراد في نظرتهم للشيء الواحد، هل يحمل لصاحبه خيرًا أو سعادة، كما إذا أردنا مثالًا على ذلك بمفهوم العمل، والفكرة نفسها تتكرر بل تزداد تعقيدًا بين مكونات المجتمع عمومًا إذا أردنا أن نحصر دلالة الخير أو السعادة عند مجتمع معين مقارنة بمجتمع آخر.

ونضيف هنا من التساؤلات التي تفرض نفسها في هذا السياق ما إذا كان الإنسان خيرًا جبل على الخير بفطرته، أم إنه على عكس ذلك طبع على الشر المحض؟ ورغم اختلاف الفلاسفة في

(1) Bentham, Jeremy ;An Introduction to the , 4 Principles of Morals and Legislation Ch ,1,3rd paragraph.

(2) توما الإكويني، الخلاصة اللاهوتية، [١٢٦٥-١٢٧٤]، ترجمة خوري عوادة [١٨٨٧]، المطبعة الأدبية، بيروت، ط١، [د. ت.]، ص ١٦٧-٢٤٩

الإجابة على هذا التساؤل، وانتصار كل فريق لوجهة نظره، إلا أننا مصداقية الفريقين عن الصواب، وإلا ما مسوغ ظهور الشرائع؟ وما الحكمة من إرسال الرسل وإنزال الكتب؟، و«لما شرعت الشرائع، ولما قررت الأحكام ولما ورد التكليف بالأعمال، ولما بين الحسن والقبح، ولما جاء الترغيب والترهيب... وحكمة الله أكبر من أن يخصص للجنة قومًا وللنار آخرين، ويربط استحقاق الجنة بعمل واستيطان النار بعمل، بدون أن يجعل في خلقه الإنسان الأهلية لإحدى الجهتين^(١)»، وهنا تظهر حكمة الله وتصرفه الحكيم البعيد عن العبثية في تسيير شؤون الكون عمومًا، لأنه الأعلم بصالح عباده مطلقًا، كما نستنتج أن هذه القضية تدعو إلى الوقوف مجددًا عند طبيعة الكائن البشري ومعرفة خصائصه وجوهره التي تميزه ككائن عن باقي المخلوقات، فوعينا بهذه الخصائص يجعل في مقدورنا امتلاك المفتاح الذي ندخل بواسطته إلى فهم شخصيته، وبالتعامل معها بموضوعية في التحليل وبصيرة في التفكير، كل ذلك من أجل الانخراط في حل مشكلاتها وفك عقدها، «ومن ثمَّ إطلاق طاقاتها لبناء صرح المجتمع القوي، وإننا بقدر ما نخطئ ذلك الطريق إلى ذلك الفهم الموضوعي الشامل، نقع في المزال والمخاطر، فنعرض الإنسان -وبالنتيجة المجتمع- إلى الدمار. والفهم الموضوعي الشامل يعني بالأساس أخذ الإنسان في أبعاده المختلفة والمتكاملة -الروحية والمادية- حتى لا نقع عرضة لتشطير شخصية الإنسان وتمزيق أوصالها^(٢)».

ولتجنب الوقوع في هذه المعضلة يحسن بنا أن نراعي في أثناء التحليل محاولة استيعاب شخصية الإنسان في مختلف جوانبه التي تتميز العمق جمعًا بين رغباته وأمانيه، ولن يتحقق هذا الطموح إلا إذا أدى المسؤولون بواجبهم في تمييز العناصر التي تتشابه وتتصافر لصنع الواقع الحالي، فلقد «طراً علينا كثير من العوامل الجديدة في الأفكار والنظم والميادين، وقد أدى هذا إلى صراع كبير بين مقومات حياتنا المألوفة وبين العوامل الجديدة،

(١) ابن مسكويه، تهذيب الأخلاق، المقدمة.

(٢) عبد المجيد بن مسعود، مرجع سابق، ص ٤٧-٤٨.

مما أثار في النفوس قلقًا شديدًا وزعزع أسس القيم والعقائد^(١)، ومن خلال عملية التمييز أو عملية التقويم بشكل كامل يستطيع القائمون على أمر التربية أن يجسدوا رؤية واضحة عند الشروع في عملية إعادة البناء والإصلاح.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق هو: ما الأهداف التي ينبغي أن تمحور حولها القيم التربوية؟ والجواب هنا يقتضي مستويين هما:

– المستوى الأول يتجلى في مدى فاعلية القيم التي تتغذى عليها تلك الأهداف، وهذا ما يجعل بعض الباحثين يقول بأن «أفضل الأهداف عند الفرد، يعتمد أساسًا على النظام القيمي الذي تعتنقه الجماعة» وهنا يتحرك الفرد ضمن دائرة القيم التي يجسدها المجتمع الذي ينتمي إليه، حيث يسعى إثراؤه في مختلف جوانب الحياة المتعددة.

وهذا الأمر قد نقدم له مثالاً بما نراه يبدو من الآليات التي تجري بموجبها عملية البناء الحضاري داخل المجتمع الغربي مثلاً، فهو قد آمن بفلسفة معينة للحياة، وحدد لنفسه أهدافه على ضوءها، وأن مبادئ تلك الفلسفة التي تشبع بها أفرادها تمتد بجذورها لتتغلغل في أعماق التاريخ والحضارة الغربية، تستمد منها العناصر والقوى التي تشكل عامل دفع وتحريك لعجلة هذه الحضارة.

المستوى الثاني: هو الذي تكون فيه الأهداف محددة بإحكام على ضوء الفلسفة [الإسلامية]، التي تنطلق من العلم الشامل بحقيقة الكون والإنسان والحياة، وهذه الفلسفة التي تهتم لا بجانب أو ببعض الجوانب وتضرب ببعضها الآخر عرض الحائط، بل تنظر إلى الإنسان ككل لا تتجزأ أبعاده. ولن يملك هذا الشمول والإحاطة إلا رؤية تنبثق من دين الإسلام، الذي نزله خالق الكون والإنسان، وتولى حفظه من كل تحريف أو تبديل.

(١) نقلًا عن مرجع سابق، ص ٤٨.

وتحقيق الأهداف -كما أشرنا- لا بد أن يمر من خلال منظومة من القيم تتميز بخصائص الشمول والتكامل، وغيرها مما ذكرنا، منظومة تتكامل فيه النواحي العقدية مع النواحي المنهجية، وهذه مع النواحي الأخلاقية؛ لأنها هي الكفيلة بإعداد الإنسان الذي يحمل الأمانة، أمانة الاستخلاف، على وعي وبصيرة.

إن هذه المنظومة القيمية مصدرها رباني، فهي وحدها القادرة على استخراج طاقات الإنسان المكنونة، وإن محور الخلافة الذي تتكفل جهود التربية حوله يتميز الواقعية تصوراً وعملاً، "حيث لا يدع مطلباً من مطالب الذات البشرية تنمو به وتتفتق مواهبها وملكاتهما وتنطلق إلى أرحب الآفاق إلا واستجاب له دون تحجير ولا تعسير، وفي إطار ضوابط تحفظ للإنسان كرامته"^(١).

وبالجملة، إن الفعل الحضاري ليس فعلاً تليقياً هجيناً مستعاراً، حتى يستعير عناصره ومقوماته من خارج المجال التداولي الذي تنتمي إليه، فما بالك بأمة أبت المشيئة الإلهية إلا أن تيسر لها الانطلاق في ظل رسالة الإسلام، وفي ذلك آية لها "بأن نهضتها ومبعثها من مرقدتها إنما يكون برجوعها إلى ينابيع دينها الصافية، تغسل بها ما ران عليها من أدران الثقافات المسمومة، فتخرج طاهرة معافاة، يتدفق نورها وإشعاعها في كل اتجاه، لتقول للعالم: إن الإنسان الكامل هو إنسان أخلاق، بل هو الأخلاق قبل كل شيء"^(٢).

ثم إن طبيعة الثقافة من حيث كونها ربانية أو بشرية، لها أثر فاعل وحاسم في نوعية القيم والمعايير التي تتشكل منها تلك الثقافة التي تنتمي إليها، وهي بالنتيجة ذات أثر في توجيه أنماط السلوك التي درج عليها الأفراد، وإذا كانت التربية من معانيها «اقتباس المعارف من كنوز الثقافة بغية النجاح في الحياة، ثم العيش بانسجام مع كيانتنا»^(٣)، فإننا نعلم أن تلك المعارف تتشكل

(١) لمرجع نفسه، ص ٥٨.

(٢) فلسفة تربوية متجددة لعالم عربي متجدد، ص ٤٨، نقلاً عن المرجع السابق، ص ٥٢.

(٣) أنور الجندي، إطار إسلامي للفكر المعاصر، ص ٧٢، نقلاً عن المرجع نفسه، ص ٥٣.

من منظومة متكاملة من القيم التي لا بد أن يتم تمثيلها من طرف الأفراد، إذا ما أرادوا أن يرتبطوا برباط الانسجام مع البيئة التي ينتمون إليها، إذ الثقافة -كما يرى مالك بن نبي رحمه الله- «هي التعبير الحسي عن علاقة الفرد بهذا العالم، أي بالمجال الروحي الذي ينمي فيه وجوده النفسي»^(١)، وعلى هذا الأساس، فهناك علاقة جدلية بين الثقافة التي يحملها كل شخص والمرجعية الثقافية التي يسلكها، لأنها هي مرآة ثقافته. وهذا يذكرنا كذلك بأننا "لا نستطيع أن نفهم الفرد فهمًا جيدًا بغير أن نأخذ في اعتبارنا الوضع الثقافي ومقومات الثقافة، ولا أن نفهم مؤسسات الثقافة بغير معرفة بالأفراد الذين يشاركون فيها، وكثير من جوانب سلوك الإنسان ينبغي أن تفسر لا في ضوء الفرد نفسه، بل وأيضًا في ضوء الثقافة، سواء كانت خارجية أو داخلية، ونستطيع أن نلاحظ الثقافة في سلوك الأفراد"^(٢).

إن بإمكاننا أن نخلص بمقتضى المعطيات إلى أن اختلاف الأفراد من حيث أنماط السلوك، إنما هو عائد إلى اختلاف الثقافات التي يتحركون في مناخها، وهي تختلف باختلاف طبيعة القيم التي تشكل نسيجها وتكون نسقها. وإذا كان الأمر كذلك، فلا بد من القول بأن عملية إصلاح الهمم تكون من خلال إصلاح الخلل في البناء الاجتماعي والحضاري، لأن المفروض في الفعل الثقافي "أن ينمي في الإنسان أساسًا دوافع البناء، وإذا شئت فقل: إن الفعل الثقافي، ككل فعل تغيير، ينبغي أن يشتمل على عنصري الهدم والبناء: هدم العناصر المظلمة التي تشد الإنسان إلى الحضيض وتعوقه عن الانطلاق (...) وبناء العناصر المشرقة التي تدفع بالإنسان إلى الحركة من أجل أن يسمو إلى مكانة التكريم الإلهي"^(٣).

(١) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ص ٦٩.

(٢) محمد منير مرسي، أصول التربية، ص ٢١٩، نقلًا عن المرجع نفسه، ص ٥٤.

(٣) حسن الأمrani، نحو ثقافة بانية، بل هي فتنة، مجلة المشكاة، ع ١، رجب ١٤٠٣، ص ٨، نقلًا عن المرجع نفسه، ص ٥٤.